CSPS SOUTH SUDAN
CENTER FOR STRATEGIC & POLICY STUDIES

مُنتَدى الفِكـــر
نوفمبر ٢٠١٧

السودانيون الجنوبيون ..
من إرهاق نضالات الهوية الى الحرب الأهلية

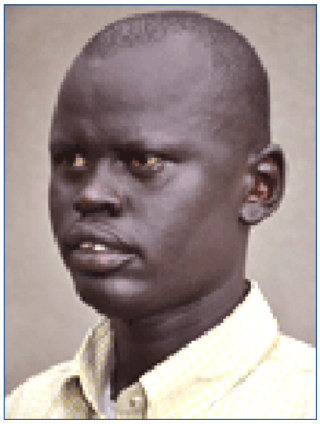

أبراهام مرياك البينو

فترة إتفاقية أديس أبابا التي أمتدت لمدة عشرة سنوات (١٩٧٢-١٩٨٢) هي المدة التي تشكل جنوب السودان تحت حكومة واحدة لأول مرة في التاريخ تحت إدارة حكام جنوبيين بغض النظر عن مدى تاثير يد المركز في الخرطوم عليها ، فالبنية التحتية التي تشكلت الان في معظم مدن جنوب السودان الرئيسية خاصة جوبا ، واو وملكال كانت في حقبة أديس أبابا خاصة مجمع الوزارات الحالية في مدينة جوبا . أول شئ لافت في الفترة الإنتقالية الاولى من حقبة إتفاقية أديس أبابا رغم النجاحات اللافتة التي شهدتها على صعيد التنمية وتكوين أول حكومة موحدة للجنوبيين كان تعيين نائب الرئيس حينها مولانا أبيل الير رئيسا للمجلس التنفيذي العالى لجنوب السودان رغم أنه كان يمثل رئيس الوفد الحكومي المفاوض بدلا عن جوزيف لاقو .. ومع ذلك يمكن القول بان إتفاقية أديس ابابا كان تمثل شيئين مهمين في تاريخ جنوب السودان ، فهي أول محاولة للحكم في التاريخ ليحكم الجنوبيين أنفسهم بأنفسهم وما في ذلك من أهمية تجريب أولى مهام التعايش السلمي والوحدة في ظل الحكم بدلا من الوحدة القائمة على (النضال المشترك) ضد الحكومات المركزية في الخرطوم ، الشئ الثاني هو أنها كشفت التناقض الرئيسي الذي حرك عملية التطور السياسي في جنوب السودان لاحقا وهو الصراع الحاد الذي نشب بين تيار مولانا أبيل الير وجوزيف لاغو والتحالفات المتعددة المترتبة على هذا التناقض التاريخي . فكما أسفلت عين الرئيس السوداني الأسبق جعفر محمد نميري الحكومة الإنتقالية حيث تقلد مولانا أبيل منصب رئيس لـ(مجلس التنفيذي العالي لجنوب السودان لفترتين) وهو السلطة الإقليمية التي أقرته إتفاقية السلام وكما هو واضح من تسمية هذه السلطة فإنها كانت أقل مستوى من (الحكومة) مقارنة مع الحال لاحقا في أتفاقية نيفاشا وأقرب صيغة لها في ذلك الوقت هو السلطة الفلسطينية التي تراسها سابقا ياسر عرفات وحاليا محمود عباس أبو المازن . كانت رغبة الرئيس نميري رغم تعيينه لشخص أبيل الير الذي كان يعتبر أبن السودان البار كما يصفه ساخرا جوزيف لاغو هو عدم أعطاء حجم وتاثير كبير للوجود الأقليمي للحكومة الجديدة والدليل أن الرجل رفض في البدء أطلاق مسمى الوزراء على المسؤوليين الذين تم تعيينهم بما في ذلك رئيسهم وأطلق عليهم بما فيهم رئيس السلطة إسم (المفوض الرئيسي) بينما حمل أسماء الوزراء مسمى (المفوض) ولم يتم الغاء هذه المسالة الا بعد مجهودات وأعتراضات كبيرة من قبل وزير الإعلام في ذلك الوقت وعضو وفد أنيانيا المفوض في مباحثات السلام مدينق دي قرنق . كانت هنالك أعتراضات من قبل أنيانيا على تعيين مولانا ابيل الير رغم أن الرجل حقق نجاحات تنموية ملحوظة لاحقا بعد تاسيسه لأول حكومة موحدة في تاريخ جنوب السودان اذا صرفنا النظر عن الحكومات التي كان القادة الجنوبيين يقومون بتاسيسها في معاقل تمردهم أو في المهجر مثل حكومة النيل وغيرها ، وفي هذه النقطة أوضح جنرال جوزيف لاغو في مذكراته صراحة أنه لم يكن راضيا عن تعيين مولانا أبيل ألير لرئاسة المجلس التنفيذي العالي الإنتقالي وكذلك عدد من الجنوبيين من بينهم قادة جبهة الجنوب الذي كان الير ينتمى لهم وذكر بالإسم كلمنت أمبورو . هذا الإعتراض كان طبيعي خاصة اذا قارنا ما حدث بتطورات الوضع السياسي اللاحق في جنوب السودان قبل وبعد الإستقلال ، فبإستثناء جنرال ديفيد ياوياو الذي وقع إتفاقية السلام في منطقة بوما بشرق البلاد بعد أستقلال جنوب السودان ولم يتم

ابراهام
مرياك البينو

كاتب صحافي من جمهورية السودان الجنوبية ، عمل في عدد من الصحف السودانية والسودانية الجنوبية وهو حاليا المدير العام لصحيفة الموقف ، درس الاقتصاد بجامعة جوبا ويواصل حاليا في الدراسات العليا في ذات المجال

البريد الاكتروني :
abrahamriak21@gmail.com

كانت العوامل المؤثرة في السياسة في جنوب السودان في ستينات القرن الماضي أربعة جهات رئيسية ولأسباب متعددة

تعيينه حاكما للولاية بعد قرار أعادة تقسيم ولايات جنوب السودان الى ٢٨ ولاية ، فمعظم من وقعوا على إتفاقيات السلام كانوا ينفذون بأنفسهم إتفاقياتهم ويمكن مراجعة كل من إتفاقيتي الخرطوم والناصر للسلام بين حكومة الإنقاذ والقادة الجنوبيين الذين إنشقوا عن الحركة الشعبية لتحرير السودان عام ١٩٩١م . أن قبول قيادة حركة أنيانيا عام ١٩٧٢م على تنفيذ واحد من قيادات الجنوب من الداخل تنفيذ أتفاقية السلام رغم تلك الإعتراضات يحسب لهم ، فهم أظهروا رغبة حقيقية للسلام والإستقرار وكانت الفائدة عظيمة مقارنة لحكومة يتم تاسيسها لأول مرة في التاريخ في منطقة مثل جنوب السودان. علاوة على ذلك فإن حركة الانيانيا كان يمكنها أن لا توقع أتفاقية السلام نتيجة لأوضاعها الداخلية التي كانت ضد توقيع تلك الإتفاقية من بين تلك الأصوات النقيب جون قرنق الذي قاد حركة تحرير لاحقا ، وقد برر جوزيف لاغو نفسه إقدامه على توقيع الإتفاقية بقول أنه كان يخشى فقدان الدعم خاصة بعد أن ساءت علاقة الرئيس اليوغندي في ذلك الوقت عيدي أمين مع الحكومة الإسرائيلية مع العلم بان إسرائيل كانت توفر دعومات عسكرية وسياسية لحركة أنيانيا وكان لا خيار أفضل من الدولة العبرية لإيجاد الدعم . هذه الفترة تحديدا كانت بالغة الخصوصية ، فالعالم كان لا زال منقسم لمعسكرين وكان من الصعب التحالف مع أية دولة دون أن تتكتل مجموعات أخرى ضدك ، وذلك لسهولة التصنيف السياسي والإنتماء لمعسكرات سياسية التي لها نفوذ عالميا . كانت العوامل المؤثرة في السياسة في جنوب السودان في ستينات القرن الماضي أربعة جهات رئيسية ولأسباب متعددة ، فالجهة الاولى هي حركة تحرير جنوب السودان (SSLM) وجناحها العسكري قوات (أنيانيا) الجهة الثانية هي حكومة السودان بقيادة الرئيس جعفر محمد محمد نميري والجهة الثالثة هي جنوبي الداخل بقيادة مولانا أبيل الير وبالطبع الجهة الرابعة والأخيرة هي المنظمات الكنسية ولكل واحدة من هذه الأطراف دوافعها وأسبابها في الصراع ويجب أن يلاحظ هنا أننا لم نشر الى دولة إسرائيل . فالجهة الاولى حركة تحرير جنوب السودان وقوات أنيانيا الذين قادوا حربا نضاليا لمدة ١٧ سنة إنطلقوا من دوافع عديدة وتباينت مطالبهم ما بين الإنفصال الكامل الى الفيدرالية وكانت تحليلاتهم مبنية على رفض سياسة الهيمنة السياسية والإقتصادية والدينية التي تمارسها الحكومات السودانية ، من خلال هذه الحرب أستخدموا كل أدواتهم العسكرية والسياسية ودخلوا في تحالفات سياسية من أجل أثبات وجودهم ومن بين تلك الادوات يمكن ذكر دولة أسرائيل ، فدخول أسرائيل في الصراع الجنوبي/الشمالي من العدل إدراجه في أطار التحالفات السياسية ، فحركة أنيانيا كانت أحتياجها للإسرائيل فقط نابعا لإيجاد حليف مقتدر عسكريا وماديا ، أما إسرائيل فكانت مصلحتها ليس حبا في شعب جنوب السودان ، فهم من الناحية العرقية والدينية لا يرتبطون بجنوبيين من شئ ، يدين معظم الجنوبيين بالمسيحية وبعضهم بالإسلام ولا توجد أسر يهودية معروفة في جنوب السودان ، وحتى المرحلة الوحيدة التي كانت هنالك تعامل ذو بعد ثقافي وديني مع الدولة العبرية كان من شمال السودان عندما نقلت السلطات الإسرائيلية الآلاف من ما يسمون بيهود (الفلاشا) من السودان في عهد الرئيس جعفر نميري الى أسرائيل وبالتعاون الكامل من السلطات السودانية ولاحقا أشارت بعض المصادر ووسائل الإعلام بان الرئيس الإسرائيلي بنيامين نتياهو كان يقيم مع أسرته في أحدي المدن بشمال السودان وأنه هاجر بعد سنوات من ميلاده في السودان. كانت أسرائيل تدعم قوات أنيانيا لمصالحها السياسية والأمنية ، فكما أشرنا سابقا ، فإن الحكومات السودانية بعد الإستقلال عرفت الدولة بأنها دولة عربية إسلامية وأصبحت الدولة السودانية تدافع بشراسة وتطلق ثلاثة (لاءتها) الشهيرة من الخرطوم وغيرها من المواقف المتشددة مما أجبرت أسرائيل لتبحث عن أية فرصة لقرصتها والفات أنتباهها وتقليل إندفاعها الأرعن في الحروب في صفوف خصومها العرب ، هذه الوضعية هي من خدمت حركة أنيانيا وأي ، حيث تلاقت المصالح من حركة سياسية وعسكرية تبحث عن السلاح والدعم المالي ودولة أسرائيلية تبحث عن كيفية أيقاف مد الحكومات السودانية أو تشغيلها بصراعاتها الداخلية ، ولهذا الأساس يمكننا القول بان أسرائيل لا يمكن تصنيفها رغم هذا الدعم بأعتبارها عامل في حد ذاته بقدر ما أنه كان أداءة من أدوات حركة تحرير جنوب السودان لتحقيق أهدافها ، وقد ذكر جوزيف لاغو بان الرئيس جعفر محمد نميري تفهم موقفه عندما ذهب لوداع الإسرائيليين في سفارتهم بالعاصمة الكينية نيروبي بعد توقيع أتفاقية السلام قائلا بان من الإنصاف منك وداعهم فعلا . الجهة الثانية كما قلنا هي حكومة الرئيس جعفر محمد نميري ، فالحكومة هي من كانت في يدها السلطة الكلية لتحقيق كل ما تريد ، وقد أحسنت اللاعب بتناقضات الأطراف الجنوبية بأمتياز غير مسبوق ، فهي رغم إعلانها عن خارطة الطريق لحل ما كانت تسميها بمشكلة الجنوب عن طريق بيان ثورة مايو الشهيرة التي تبنت معظم أهداف لجنة الأثني عشر المنبثقة من مؤتمر المائدة المستديرة الا أن الرغبة الحقيقية في تحقيق السلام كانت غائبة تماما والبيان كان يرتقي لمستوى تصنيفه بأعتباره مناورة سياسية فقط ، فقد قدم نائب الرئيس في ذلك الوقت مولانا أبيل الير مذكرة في أحدي أجتماعات مجلس الوزراء في شهر أكتوبر عام ١٩٧٠ يتحدث فيه عن ضرورة تبني الحكومة خطة عاجلة وواضحة لحل النزاع في جنوب السودان عبر التفاوض المباشر مع أنيانيا وحركة تحرير جنوب السودان على أسس ومبادئ بيان ثورة مايو لحل الأزمة في الجنوب ، كان الرد هو رفض مجلس الوزراء للمذكرة مع تشجيع وأعتماد سياسة شراء الوقت وقادة الأنيانيا بغرض نهائي وهو شراء السلام . هذا الموقف يقودنا الى العامل الثالث في الصراع وهو عامل جنوبي الداخل ، فكما وضح من خلال موقف الير في المذكرة المقدمة لمجلس الوزراء فإن السياسة المركزية لنظام نميري أعتمدت على التشكيك ورفض السلام وكما أتضح لاحقا فيما حدث للمبادر الرئيسي الثاني لعملية السلام من رجالات نظام مايو السفير أسماعيل عابدين فإن عملية السلام لم تصل لنهاياتها المنطقية الى بعد قرابة ثلاثة سنوات من عمر مايو وبعد صراع داخلي حاد. لقد أثمرت الإتصالات التي قادها سفير

السودان في لندن أسماعيل عابدين مع ممثل حركة تحرير جنوب السودان وأنيانيا في لندن مدينق دي قرنق الى موافقة حركة أنيانيا على حل القضية بصورة ودية رغم أن الحكومة السودانية كانت تشترط بان أي تفاوض بينها وحركة أنيانيا يجب أن تكون قائمة على أساس وحدة السودان ومع موافقة أنيانيا المبدئية على هذه النقطة الا أن المراسلات التي كانت تتم بين سفارة السودان في لندن ووزارة الخارجية السودانية ورئاسة الجمهورية لم تصل الى مجلس الوزراء ولم تتبلور كموقف حكومي لحل النزاع في جنوب السودان ، بل تم تهديد السفير عابدين بضرورة قطع أي أتصال مع ممثلي حركة أنيانيا وكان الإقتراح هو المواجهة المسلحة ومحاولة شراء قادة التمرد بما في ذلك مدينق دي قرنق . هذه الوضعية كان ضحاياهم هم جنوبيو الداخل خاصة القادة البارزون في الحكومة في ذلك الوقت أمثال مولانا أبيل اير وجوزيف قرنق وبونا ملوال وكما أشار لهذه النقطة أبيل اير بقول بانه تعرض في جنيف لهجوم عنيف من مدينق دي قرنق في أحدي جلسات الأمم المتحدة بخصوص الأوضاع الإنسانية ، حيث وصفهم بانهم (مرتشيون من قبل العرب) وفمعظم قادة الحركة أمثال أزبوني مندیري وأبور شول وغيرهم كانوا يتعاملون بتشدد شديد مع قادة الداخل حيث كانوا يحترمون القليليين من هؤلاء ويمكن ذكر السيد كلمنت أمبورو الذي وصل مرحلة تقدير قيادة أنيانيا لهم أشتراطهم أطلاق سراحه من السجن أولا قبل الدخول في المفاوضات مع الحكومة . أما المنظمات الكنسية فقد كانت تاثيرهم بالغة الأهمية ودوافعهم متعددة ، فهم وجدوا أنفسهم في موقع تانيب الضمير ، بعد فشل سياسة المناطق المقفولة التي أقرتها الحكومة البريطانية ، وهي سياسة مترددة هدفت الى ضم جنوب السودان الى المستعمرات البريطانية في شرق أفريقيا ولاحقا تمت الغائها بعد سنوات من تطبيقها مما جعلت السلطات السودانية لاحقا تتعامل بشراسة على مخلفاتها خاصة الديانة المسيحية ، هنالك فرضية أشتهرت بها النخب الشمالية تزعم بان هذه السياسات هي من قسمت جنوب السودان بعد قرابة مائة سنة من أقرارها (١٩٢٢-٢٠١١م) وقد تم وصفها بالفاظ عديدة منها سياسات الفتنة أو شوكة الحوت ، وكما أسلفنا في الفصل الاول فإن المقصود من هذا الأحتجاج العنيف من قبل هؤلاء النخب هو إنضمام المسيحية الى واحدة من محددات الهوية الجنوبية وظهورها في حالة تناقض مع سياسة الأسلمة التي نجحت في مناطق عديدة من السودان خاصة دارفور وجبال النوبة . المهم أن الكنيسة ظهرت عامل مهم في الصراع السياسي داخل جنوب السودان ، فأولا النخب السياسية الذين كانوا في صفوف حركة تحرير جنوب السودان والذين لم ينضموا لها لاحقا أغلبهم كان تعليمهم من المدارس الإرسالية التي كانت تتبع للكنائيس ، مما خلق تعاطف وجداني بين هذه النخب والكنائس ، فحتى في عهد حكومة الإنقاذ كانت الكنيسة تحتل محل الدولة فيما تتعلق بالخدمات المقدمة للمواطن في جنوب السودان خاصة في مجال الساحة والتعليم ، وكانت المدارس الكمبونية ناشطة بصورة لافت في معظم انحاء الجنوب . النقطة الثانية هي سياسات الحكومات الوطنية خاصة عهد الرئيس إبراهيم عبود ، لقد كانت سياسة حكومة الرئيس عبود متطرفة تجاهة هذه الإرساليات ، فهو كان يعتقد بصورة جازمة بان الحرب الأهلية التي تدور في السودان هي نتاج هذه البعثات التبشيرية وأن الكنائيس زرعت الفتنة بخلقها هوية دينية مختلفة في جنوب السودان وكان الإستراتيجية الوحيدة له على مديين القريب والبعيد هو طرد البعثات التبشيرية أولا من أجل إيقاف أي نشاط لها ومن ثم تحويل ملا الفراغ الناتج من غياب هذه الجعيات التبشيرية بمنظمات إسلامية والثقافة العربية وهي خطوة أن تمت ستحل التناقض الرئيسي في علاقة جنوب السودان مع شماله بصورة جزرية فكانت إقدامه على طرد البعثات التبشيرية من جنوب السودان والمضي قدما في سياسات أخرى من بينها تحويل العطلة الرسمية من الاحد الى الجمعة وتشجيع الأسماء العربية مع محاربة تلك التي لها علاقة بالكنيسة . هذه السياسة جعلت المنظمات الكنسية تتحول الى عامل مهم في السياسة السودانية ، فهذه الجمعيات شعرت بمرارة نتيجة لهذا الطرد وحست بإهانة شديدة وقد لاحظ مولانا أبيل ألير ذلك بنفسه في مؤتمر الأمم المتحدة في جنيف ، علاوة على ذلك فإنها هذه الكنائيس كانت لها علاقات مع تلاميذها وطلابها الذين صاروا قادوا في جنوب السودان ولا غرابة أن الوساطة التي قادت الى عملية السلام بين حركة تحرير جنوب السودان وحكومة السودان في مارس ١٩٧٢ كانت بوساطة من مجلس الكنائيس نفسه بعد مجهودات جبارة من حكومة السودان خاصة نائب الرئيس أبيل اير . هذه الصعوبات كانت واضحة في غياب عنصر الثقة بين هذه أربعة عوامل التي شكلت وبمراحل مختلفة الاحداث الرئيسية التي جرت في عشرة أعوام هي عمر إتفاقية أديس أبابا .

صعوبات التحضير

التحضيرات لأتفاقية أديس أبابا لم تكن سهلا نتيجة لتناقضات العوامل المذكورة ، فحركة تحرير جنوب السودان وقواتها (الأنيانيا) كانت تعتقد أنها تمثل مصالح الجنوبيين وأنها الأكثر صدقا في ذلك ، وهذا يظهر في شروطها المبدئية لقبول التفاوض مع حكومة السودان حيث طالبت في واحدة من النقاط أن تتعامل معها الحكومة بأعتبارها الممثل الوحيد والشرعي لجنوب السودان وهو ما تحقق فعلا لاحقا رغم إجتهادات الحكومة على المراوغة بغرض التاكد من سيطرة الأنيانيا على الجنوبيين خاصة في مخيمات دول المهجر وجنوبي الشتات ، كانت التناقضات داخل الحركة نفسها كبيرة ومؤثرة جزء من هذه التناقضات بنوية لان الحركة ظلت تحت قيادة مزدوجة ما بين القيادة السياسية والعسكرية وعلى سبيل الذكر يمكن الإشارة الى أن حكومة أنيانيا الاولى كانت تضم أقري جادين رئيسا ، كميليو ضول كواج نائبا للرئيس ، أكوات أتيم دي ميان وزيرا للدفاع ، غردون مورتات ميان وزيرا للخارجية ، إيليا لوبي للداخلية ، كلمنت موسس للمالية ، باليك كواج لشؤون الوزراء وقبريال كاو أتير لوزارة العدل ، بينما كان التشكيل العسكري بقيادة اميليو تافينج قائدا ، علي قواتلا نائبا له ، جوزيف لاغو للأركان ، بول أويل نائب لرئيس الأركان لشؤون أعالي النيل ، أمانويل أبور نائبا لشؤون بحر الغزال وفريدريك براين ماقوت لشؤون الإستوائية. هذه الإزدواجية في القيادة دائما ما تصعب ديناميكية الحركة في كل التحركات السياسية ، فقيادات الجيش مثل جوزيف لاغو شانه شان كثير من العسكر لا يمنحون ثقتهم بسهولة للساسة ، وقد وصل به الأمر في سبيل التخلص من هذه الثنائية أن قام بقيادة أنقلاب ضد القيادة السياسية عام ١٩٧٠م مما ترتب لاحقا في إنقسام سياسي في جنوب السودان

وكان من نتائجه رفض السياسي المخضرم غردون مورتات قيادة بعثة حركة تحرير جنوب السودان في مفاوضات السلام. فالعسكر هم من يتحملون الموجهات المباشرة عسكريا وفي قضيتنا هذه تحديدا شكل العمل العسكري الذي قادته الحكومة ضد قوات أنيانيا عقبة كبيرة أمام السلام نفسه لانها باعدت من مساحات الثقة بين الطرفين وبين ثقة مواطني السودان في الشمال والجنوب . كانت النظرة لأي تحركات من قبل الساسة الشماليين يقابل بتشكيك ونظرات الريبة من قبل نظرائهم من جنوب السودان ، وكما أوضحه مولانا أبيل اير ، فإنه وجد صعوبات بالغة لأقناع القادة الجامعيين من حركة أنيانيا خاصة القادة د . لورنس وول ، هنري بوغا ، جاستن ياج ، أيزايا مجوك ، جيمس دهب ونتالي الواك لدرجة أنه أضطر لطلب المساعدة من بونا ملوال ودكتور فرانسيس دينق الذي كان يتواجد في أمريكا لمساعدته في أقناع قادة الأنيانيا وهو ما تحقق فعلا بعد تسهيلات التي قدمها سفير السودان في الأمم المتحدة حينها دكتور منصور خالد ، واذا كان ذلك موقف القيادات السياسية فإن المواطنين الذين كانوا ينحدرون من جنوب السودان كانوا الاكثر تطرفا وأقل تعاونا وحماسا حول عملية السلام برمتها ، ليس رفضا للسلام لكن تشكيكا في نوايا السلطات السودانية حينها وقد تعرض وزير شؤون الجنوب جوزيف قرنق للهجوم ومضايقات كبيرة عندما زار مخيمات اللاجئين الجنوبيين في كمبالا . هذه الوضعية تعكس الحقائق التاريخية التي كانت سائدة في فترة ما قبل أتفاقية أديس أبابا ، فالذاكرة الجنوبية لا تزال تتذكر المحاولات العديدة التي جرت قبل ذلك الوقت لأنهاء التناقض التاريخي بين الشمال والجنوب ، فالمفاوضات السلمية كانت تعيد للأذهان مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧م والمحاولات اللاحقة منها مؤتمر المائدة المستديرة الذي وجد صخب سياسي داخليا وخارجيا لدرجة أن وزير الداخلية حينها دانيال أروب موي مثل حضورا في المؤتمر ممثلا لحكومة كينيا والأقليم . في تقديري أن الشد الجذب الذي ميز الفترة ما قبل أتفاقية أديس أبابا لا يمكن أعتباره ناتج من غياب الثقة بين الحكومة ومتمردي أنيانيا فقط ، فالمطلوب هو أجابة على السؤال لماذا أنعدمت الثقة بين الطرفين وكيف ؟ لان إيجاد مثل هذه الإجابات من شانها أن يحسم أي جدال مستقبليا حول الاحداث التي جرت في ذلك الوقت والأهم تفسير ما ترتبت عليها هذه الاحداث لاحقا .

ما بعد شد وجذب

ما بدايات المفاوضات وقبل حلول تاريخ ٢٧ فبراير ١٩٧٢م كان الشارع السياسي في السودان وخاصة في جنوب السودان مذهولا من التحولات الكبرى التي كانت تجري على الارض ، فالحرب التي أمتدت الى سبعة عشر عاما تقترب فجاة من نهاياتها رغم المحاولات المتعددة التي جرت مع حكومات عديدة منذ الإستقلال . وفي الداخل كانت المفاجاة الثانية هي أن أعضاء اللجنة التنفيذية السابقيين لحزب جبهة الجنوب يقودون المباحثات من الطرفين ، حيث كان أزبوني مندير رئيس لوفد مفاوضي حركة تحرير جنوب السودان والأنيانيا وفي أتجاه أخر مولانا أبيل اير رئيسا للوفد الحكومي وتحت رعايا مجلس الكنائيس العالمي عن طريق الوسيط كانون برغس وبمساعدة الدكتور كوادو . الأطراف الرئيسية التي كانت متواجدة في مفاوضات السلام كانوا يمثلون طبيعة الصراع السياسي في السودان بإمتياز ، فوفد حركة أنيانيا بقيادة أزبوني مندير كان يمثل القضية الجنوبية بكل جوانبها التاريخية والثقافية والنظرة الخاطفة لما حوتها مطالب الحركة مع بداية جلسات التفاوض يمكن أدراك ذلك ، فمع أبتدار المباحثات تقدم وفد أنيانيا بأربعة مطالب رئيسية قالت أنها شروطها لأنهاء الحرب مع الحكومة السودانية ، حيث جاءت هذه المطالب على النحو التالي ١- وضع التجارة الخارجية والنظام التعليمي في جنوب السودان في أيدي الحكومة الأقليمية ٢- نظام الحكم البرلماني مع ديوانين على المستوى الاتحادي ٣- تقسيم السودان الى أقليمين رئيسين وهما الجنوب والشمال ٤- يحق لكل أقليم أمتلاك جيش خاص به ، مع الاضافة الى جيش وطني قومي يتم تجنيدهم بالتساوي بين الشمال والجنوب. وعلى قول مولانا أبيل ألير رئيس الوفد الحكومي في المباحثات فإن مخاوف قيادات الجنوب كانت تتمحور في سيطرة الشمال على الحكومة المركزية ، القضاء ، الجيش ، الخدمة المدنية ، العلاقات الخارجية ، أجهزة التشريع ، الإقتصاد والمؤسسات التجارية من جهة واحدة (الشمال) ، وجهة تعرف نفسها باعتبارها عرب ومسلمين . هذه الشروط تبدو قاسية قياسا بمنطق الدولة الواحدة ، لكن بعد مرور اكثر من أربعين عاما منذ طرحها مع بدايات السبعينات من القرن الماضي يمكن أدراك مرامي هذه المطالب ، ومع هذا الطرح السياسي كان واضحا أن الجهة الوحيدة التي بإمكانها التاثير على حركة تحرير جنوب السودان وقوات الانيانيا هي (الكنيسة) ولا غيرها . ومن الواضح أيضا أن السلطات السودانية تحت نظام مايو أيقنت منذ الوهلة الاولى بان السلام لا يمكن تحقيقه في السودان الا عن طريق مخاطبة مخاوف الجنوبيين (ثقافيا) لان أية تطمينات تاتي من كنائيس عالمية لتحقيق مساؤمة تهدف لتحقيق السلام في السودان فمن الساهل أن لا يقابل في جنوب السودان بالشكوك ، هذه الفرضية كانت منطقية وتدعمها حقائق تاريخية عديدة ، أولها أن القيادات الجنوبية الذين كانوا يقودون العملية السياسية في السودان تلقوا تعاليمهم في المدارس التابعة للبعثات التبشيرية ، وأن هؤلاء القيادات يحاربون أصلا في (نظام سياسي وثقافي) أقدم على طرد هذه البعثات من السودان ومن جنوب السودان تحديدا . وعملا بهذه الوقائع ، فقد قبلت نظام مايو زيارة وفد مجلس الكنائيس للسودان

أن كانت الحركة الشعبية قد جربت كارثة حقيقية عام ١٩٩١م وظهور ثنائية جون قرنق وريك مشار ، وكررت ذات التجربة عام ٢٠١٣ بثنائية ريك مشار وسلفا كير ، فإن تاريخ جنوب السودان يقول بان أشهر ثنائية ظهرت في السياسة الجنوب سودانية هي تلك التي عقبت إتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢م بين السيدين جوزيف لاغو قائد قوات أنيانيا ومولانا أبيل اير نائبا الرئيس السوداني جعفر محمد نميري

وسمحت لهم زيارة المدن الرئيسية في جنوب السودان وهي (جوبا ، واو وملكال) بقيادة دكتور نيليوس ليبولدو ممثلا لمجلس الكنائيس العالمي ودكتور كوادو أنقراه ممثلا للكنائيس الافريقية . وبعد عودة دكتور نيليوس للعاصمة السويسرية جنيف كتب لممثل حركة تحرير جنوب السودان في لندن مذكرة يطالبه فيه حركته بضرورة قبول التفاوض المباشر مع الحكومة السودانية من أجل أنهاء الحرب في جنوب السودان وقد رد عليه السيد مدينق دي قرنق بتاريخ ٢٨ يوليو ١٩٧٢ م مستجيبا لنداء قادة مجلس الكنائيس

تنفيذ أتفاقية السلام

تم توقيع أتفاقية أديس أبابا للسلام بوساطة من مجلس الكنائيس العالمي ومؤتمر الكنائيس الافريقية حيث أقيم حفلة توقيعها في أديس أبابا يوم ٣ مارس ١٩٧٢م ولاحقا تم تحويلها الى القانون بأحتفال ضخم أقيم بود نوباوي بمدينة أم درمان السودانية وبحضور الرئيس جعفر محمد نميري وقائد قوات أنيانيا جوزيف لاغو ، كان أبرز سمات تلك المرحلة هو وصول الجنوبيين لأول أتفاق سياسي مع الحكومات السودانية وتكوين أول حكومة موحدة تجمع شعب جنوب السودان منذ الخليقة ، فقبل أتفاقية أديس أبابا للسلام لم تكن هناك إدارة حكومية موحدة للجنوبيين ويمكن القول بان المحاولة الوحيدة لجمع الشعب في جنوب السودان تحت أدارة قومية واحدة كانت تجربة الانجليز أثناء تنفيذهم ما عرفت بقوانين المناطق المقفولة . قياسا بهذا الاساس يمكن القول بان أتفاقية أديس أبابا كانت تاريخية على أعتبارها المحاولة الجدية الاولى لتكوين الحكومة ولا غرابة أن البنية التحتية الموجودة في المدن الرئيسية مثل جوبا ، واو وملكال تم تشيد معظمها في عهد هذه الاتفاقية خاصة مجمع الوزارات القومية التي تم تشيدها في عهد مولانا أبيل الير . في الواقع لم تترك الإدارة الانجليزية شئ ملموس في جنوب السودان بعد خروجها من السودان عام ١٩٥٦م مقارنة مع المشاريع القومية التي تركتها في الشمال ، فخلافا للتعليم الذي كان تقوم به الجمعيات التبشيرية والمسيحية كالديانة ، لم تجتهد الإدارة الانجليزية على تطوير جنوب السودان من الناحية الاقتصادية والسياسية . في السودان تم أنشاء مشاريع قومية ضخمة مثل مشروع الجزيرة ، وجامعة الخرطوم والكلية الحربية وكلية الشرطة والمباني الحكومية بما في تلك رئاسة الجمهورية وغيرها من البنيات التحتية المهمة ، أن الطريقة التي تركت بها الإدارة الانجليزية جنوب السودان كانت غريبة ولا تنسجم حتى مع الاهداف التي تم إعلانها في سياسة المناطق المقفولة عام ١٩٢٢م ، ففي كل الاحوال اذا تم ضم جنوب السودان الى مستعمرات الانجليز في شرق أفريقيا من غير وجود بنيات تحتية أساسية وموارد موروثة من الإستعمار كان الجنوبيين حتما سيعانون في أية منطقة ينضمون لها كما كان الحال مع دولة السودان . تم توقيع أتفاقية السلام واذا كان هنالك شئ مهم يمكن أن يقال بخصوص الفترة الإنتقالية فهي أنها أتسمت بالشكوك وعدم الإستقرار السياسي والإستقطاب الحاد بين مجموعات عديدة ، وكما أكده الأستاذ أروب مدوت (فإن المستوعبون من قوات أنيانيا في أقليم بحر الغزال كانوا الاكثر تشددا ، فعندما ياتون من نقاط تجمعهم خارج المدينة الى الداخل بغرض التسوق ، كانوا يرددون شعارات متطرفة تشير الى أنهم يحاربون العرب باعتبارهم العدو الواقف في الابواب) وبالطبع فإن الابواب المقصودة هنا غالبا هي أبواب الحرية والإستقلال على أعتبار أن قوات أنيانيا كانت تحارب أصلا من أجل أستقلال جنوب السودان . هذا التوجس والتطرف جعلت فترة أتفاقية أديس أبابا التي أستمرت لعشرة أعوام حقبة سياسية مليئة بحاجز الوضع الأمني رغم أنها من الناحية التنموية كانت الاكثر أزدهارا منذ أستقلال السودان لكونها شهدت تشيد بنية تحتية في حد معقول وممارسة حكم ذاتي لأول مرة في التاريخ علاوة على بناء صرح تعليمي مهم مثل جامعة جوبا . ففي الوقت الذي كان يحدث فيه إنقسامات سياسية بين القيادات السياسية في الجنوب ، كان كل التحركات الخاصة بقوات أنيانيا نحو السودان تقابل بأحتجاجات عنيفة وبوادر للتمرد في جنوب السودان ، هذه المخاوف كانت نابعة لقناعة عند معظم قيادات أنيانيا بان أتفاقية أديس أبابا لن تحل التناقض الرئيسي بين الشمال والجنوب ، وأن القيادة السياسية في شمال السودان يعمل على التخلص من قوات أنيانيا تمهيدا للتخلص من الإتفاقية نفسها وقد نشط في هذا المجال عدد من الضباط من بينهم النقيب جون قرنق الذي حاول أفتعال هذه الإشكالية عندما كان في منطقة أعالي النيل وهو يحرض على ضرورة رفض أنيانيا لأي أوامر النقل فتم نقله الى بحر الغزال في منطقة بسري جوار مدينة واو فقام مع الأخرين بتكرار ذات التجربة وقد علق السيد جوزيف لاغو على محاولات جون قرنق المتكررة بأنه أتى الى مدينة واو ولاحظ أن قرنق كان قلقا وكان يتوقع ان يتخذ ضده لاغو إجراءت عسكرية صارمة الا أنه (لاغو) تعمد ترك قرنق دون مسالته وبأعتباره الجامعي الوحيد وسط كل ضباط قوات أنيانيا وأنه أستغل فرصة الدراسة في الخارج التي تم منحها لقوات أنيانيا ليقوم بترشيح جون قرنق فقام بإبتعاثه الى الولايات المتحدة الأمريكية حيث أرتاح منه لاغو وأستفاد في ذات الوقت باعتبار أن فرصة الدراسة في أمريكا من شانها أن تطور قرنق مستقبليا . كان التؤتر ملازما تنفيذ أتفاقية أديس أبابا ، وأول محاولة في هذا الشان كان صدور أوامر لقيادة قوات أنيانيا عام ١٩٧٣ لنقل القوات من مركز تجمعها خارج مدينة جوبا الى قرب شاطئ البحر ، حيث قوبل المحاولة بأحتجاج وتهديد بالتمرد والمحاولة الثانية كانت عندما أعتقلت قوات أنيانيا التابعة لكتيبة ١١٦ القائد بيتر شريلو ومعروف أن شريلو كان واحدة من قادة حركة أنيانيا لكن هذه القوات تعاملت معها بتشدد بعد ما إنتشرت إشاعة مفادها أن هناك محاولة لنقلها للشمال ومن ثم تجريدها من سلاحها . في عام ١٩٧٤ أحتلت قوات أنيانيا مطار جوبا بقيادة القائد هابكوك سورو بعد إنتشار إشاعة مفادها بان هناك محاولة لإنقلاب عسكري في الخرطوم وهو إنقلاب يهدف الى الغاء إتفاقية السلام والعودة بالسودان

دخول أسرائيل في الصراع الجنوبي/الشمالي من العدل إدراجه في أطار التحالفات السياسية ، فحركة أنيانيا كانت أحتياجها للإسرائيل فقط نابعا لإيجاد حليف مقتدر عسكريا وماديا ، أما إسرائيل فكانت مصلحتها ليس حبا في شعب جنوب السودان ، فهم من الناحية العرقية والدينية لا يرتبطون بجنوبيين من شئ ، يدين معظم الجنوبيين بالمسيحية وبعضهم بالإسلام ولا توجد أسر يهودية معروفة في جنوب السودان ، وحتى المرحلة الوحيدة التي كانت هنالك تعامل ذو بعد ثقافي وديني مع الدولة العبرية كان من شمال السودان عندما نقلت السلطات الإسرائيلية الألاف من ما يسمون بيهود (الفلاشا) من السودان في عهد الرئيس جعفر نميري الى أسرائيل وبالتعاون الكامل من السلطات السودانية

الى فترة ما قبل أتفاقية أديس أبابا . عام ١٩٧٥ ومع الذكرى الثالثة لأتفاقية السلام حدث تمرد عسكري في منطقة أكوبو بشرق البلاد ، حيث قادت تداعيات هذه الحادثة الى مقتل القائد أبيل شول وكان دوافع التمرد هو إنتشار إشاعة مفادها نقل هذه القوات الى شمال السودان ، بعد عام من تلك الحادثة وتحديدا في عام ١٩٧٦ حدثت كارثة أخرى اكثر بشاعة ، حيث تمرد النقيب الفريد أقوير بعد ما سرت إشاعة عن خطاب مزعوم منسوب للسيد بنجامين بول اكوك موجه الى السيد جوزيف أودهو وملاط جوزيف لويث ، تمرد النقيب الفريد أقوير معتقدا بان ساعة الصفر للعودة الى الحرب قد أتى بعد نقله من رومبيك الى مدينة واو ومن الكتيبة ١١١ الى ١٠٣ ورغم المحاولات المرنة معه الى أنه وكما هو معروف أدى تمرده الى مقتل قادة من قوات أنيانيا الذين حاولوا أقناعه للعودة الى المدينة وعدم إشعال الوضع حيث لقى حتفه على يديه النقيب بولن كوشا ، قبريال عبدالله مبوك والعميد أمانويل أبور شول وقد تم إعدامه بعد هروبه الى جمهورية أفريقيا الوسطى وتسليم الاخيرة له للسلطات السودانية ومعروف أن نائب قائد أنيانيا في أعالي النيل صموئيل قاي توت كان قد أشهر مسدسه في وجه قائد قوات أنيانيا جوزيف لاغو أثناء تجوال لاغو مع قيادات الجيش السوداني في محاولة لأيجاد صيغة لإستيعاب أنيانيا في الجيش السوداني وقد قاده هذا التصرف الى فصله لاحقا من الجيش مما جعل صديقه عبد الله شوال يطالب بأعفائه من الجيش أيضا تضامنا مع قاي توت فتم فصلهما من قوات أنيانيا مما قادهم لاحقا لتاسيس ما تعرف بأنيانيا تو . أن محاولات المقاومة المستمرة من قيادات أنيانيا طوال فترات أتفاقية أديس أبابا كانت الدوافع الرئيسية ورائها هي عدم قناعة الكثيرون من قيادات حركة تحرير جنوب السودان بجدوى أتفاقية السلام على تحقيق الاهداف التي رفعها أنيانيا كأسباب رئيسية لتمردها ، فالشعور العام كان واضحا مركزا على فرضية أن الحكومة السودانية تريد إضعاف جنوب السودان عن طريق تدمير الجناح العسكري لحركة تحرير جنوب السودان أما بنقل هذه القوات الى شمال السودان وأبعادهم عن مناطقهم السابقة أو نقلهم وأحالة بعضهم خاصة المؤثرين منهم للمعاش خاصة وأن قوات أنيانيا لم تكن لهم قائد عام لهم بعد إعادة إستيعاب قائدها جوزيف لاغو في الجيش السوداني برتبة اللواء . هذه الخطوة الذكية من الرئيس جعفر محمد نميري كانت تهدف الى إفقاد قوات أنيانيا أي توازن من جديد فهي صارت قوات بلا قائد مؤمن بأهدافها لان الرئيس نميري هو الذي تحول الى قائد لهم بعد حل الأنيانيا . كان جنوب السودان والحكومة الإقليمية في جوبا وإتفاقية السلام بصفة عامة في مازق حقيقي ، فالاطراف الجنوبية باتت منقسمة وراء السلطة بعد ظهور تيارين رئيسين وهما التيار الذي يدعو الى تقسيم جنوب السودن بقيادة ما عرف بمثقفي الإستوائية وتيار أخر يدعو الى وحدة الأقليم ضم أغلب الجنوبيين المنحدرين من مناطق بحر الغزال وأعالي النيل هذا التقسيم أضر بشيئين أولا هدد وحدة الجنوبيين بصورة حقيقية ، فالتيار الذي كان يعمل من أجل تقسيم جنوب السودان كانوا يهددون بالتمرد ضد الحكومة اذا لم يقم الرئيس جعفر محمد نميري بتنفيذ مطلبهم وفي ذات الوقت كان ذات التهديد ياتي من المجموعة التي كانت تدعو الى وحدة الإقليم. بالطبع لم يكن الرئيس جعفر محمد نميري متحمس لوحدة جنوب السودان في حد نفسه ، فوجود أقليم واحد يمارس فيه العملية السياسية بصورة ديمقراطية كان من شانه أن يخلق له إحراج سياسي أمام القوى السياسية الشمالية ، لذلك كان الرجل يجد نفسه داعما لكتلة مجموعة مثقفي الإستوائية الذين كانت مصالحهم مع التقسيم . هذا التناقض وسط الجنوبيين فيما يبدوا بالاضافة الى ضعف الوساطة يمكن تحميلهم عدم تحرك مجلس الكنائيس العالمي ومؤتمر الكنائيس الافريقي بتحرك دبلوماسي قادر على حماية مكتسبات الجنوبيين في إتفاقية أديس أبابا .

أنهيار الاتفاقية

تحتفظ الذاكرة السودانية بصفة عامة وذاكرة شعب جنوب السودان بمقولة خالدة منسوبة الى الرئيس السوداني السابق جعفر محمد نميري بخصوص أتفاقية أديس أبابا ، وهي مقولة غير مسؤولة هدمت واحدة من أفضل إشراقات نظام مايو والقبول الكبير الذي حظى به هذه الثورة العسكرية . في معرض تعليقه على تخليه عن إتفاقية أديس أبابا قال نميري بان الإتفاقية المذكورة ليس (بالقرأن ولا الانجيل) ، وهو أراد التنصل من الاتفاقية وأعتباره بشئ غير مقدس . هذا الوصف الثيولوجي لم ياتي من فراغ ، فالخطاب السياسي في عهد مايو شهد تغيرات كبيرة منذ عام ١٩٧٧م بعد المصالحة التاريخية بين نميري وقادة الاحزاب الشمالية في بورتسودان ودخول عناصر راديكالية للحكومة من بينها زعيم الحركة الإسلامية القومية دكتور حسن الترابي ، بعد هذه الحقبة تحول الرئيس نميري من قائد وطني كان يعتمد على النهج العلماني لإدارة الدولة عن طريق تنظيم الاتحاد الإشتراكي الى إمام للمسلمين وأصدر كتابه الشهير الذي حمل عنوان " لماذا النهج الإسلامي " كتاب أثار ضجة لسنوات طويلة وقد تابعت قبل سنوات جدال في موقع (سودانييز أونلاين) أراء عديدة حول الموضوع تنسب هذا الكتاب الذي أصدر بتاليف الرئيس نميري الى سكرتيره الصحافي محمد محجوب سليمان والدكتور أسماعيل الحاج موسى ، المهم في الموضوع هو أن الكتاب صدر بإسم الرئيس نميري وكما هو واضح من عنوانه كان عبارة عن التبرير للأسباب التي أدت للرجل أن يتخلى عن مبادئه كقائد يساري ثوري الى أمام للمسلمين ومطبق للشريعة الإسلامية في السودان، هذا التوجه هو الذي برر إقدام الرئيس على وصف تخليه عن إتفاقية أديس أبابا بأعتبار أن هذه الإتفاقية لا ترتقي في أهميتها الى أهمية القرأن أو الإنجيل . عندما أنهارت أتفاقية السلام عام ١٩٨٢ وظهور تململ وسط الجنوبيين بضرورة قيادة حرب عسكرية جديدة ضد نظام جعفر نميري كان هنالك أسباب كثيرة التي يمكن تحميلها أسباب الانهيار ومع ذلك ، فإن اكثر المحطات التي يمكن الاتفاق حولها هي إعلان الرئيس جعفر نميري عن خطة لتقسيم الجنوب الي ثلاثة أقاليم في مؤتمر الإتحاد الإشتراكي عام ١٩٨٠م وهو الجسم السياسي الذي كان بمثابة الحزب الحاكم . كان هذا الإعلان يعني بان التيار الذي كان يقوده مثقفي الإستوائية قد إنتصر على تيار مجلس وحدة جنوب السودان ، وطالما أن التيارين كانا سبق وأن هددا الرئيس نميري بالتمرد اذا تم تنفيذ أي من مطالب أي منهما لذلك كان من الطبيعي أن يشهد جنوب السودان حرب أخرى اكثر ضراوة من حرب أنيانيا الاولى وهو ما حدث فعليا في الفترة ما بين عامي ١٩٨٣ و ٢٠٠٥م . لقد مضى الرئيس نميري قدما في تنفيذ سياساته الجديدة حيث قام بحل حكومة أبيل الير الثانية وقام بتعيين قسمة الله عبد الله رصاص بغرض تنظيم الانتخابات ، فكان رصاص أول حاكم مسلم وجنوبي يحكم جنوب السودان بعد توقيع أتفاقية السلام وأول شخص ينحدر من أقليم بحر الغزال يتراس جنوب السودان ـ تعيين قسمة الله رصاص ومحاولات تقسيم جنوب السودان وضع الاقليم في وضع ملتهب للغاية ، فالتقسيم كان يعني إنتهاك صريح لأتفاقية أديس أبابا رغم أنه كان يمثل راي جزء من سكان جنوب السودان الذين أصطفوا وراء إعادة تقسيم الاقليم الى ثلاثة ، فوفقا لقانون الحكم الذاتي السوداني لعام ١٩٧٢م فإن التعديل كان يتطلب موافقة ثلاث أرباع أعضاء البرلمان ، وموافقة ثلثي سكان جنوب السودان في أستفتاء عام يقام لهذا الغرض. وكما هو واضح فإن الرئيس جعفر نميري لم يلتزم بهذا النص الواضح وأجتهد رغم وجود نص دستوري

واضح بخصوص التعديل مخالفا بذلك المبدا القانوني الشهير الذي يشدد على عدم الإجتهاد في وجود النص . هذه الوضعية خلقتها عوامل عديدة ، فالتناقض الجديد الذي ظهر وسط التيارات الجنوبية ، خاصة بين مواطني أقليم الاستوائية الذين كانوا يستضيفون العاصمة وبقية مناطق جنوب السودان خاصة في بحر الغزال وأعالي النيل تسبب في إضعاف الجنوب أمام الرئيس جعفر محمد نميري ، أيضا كان نميري بعد تحوله من نهجه اليساري الذي قاده للسلطة ومقاومة سلسلة من الإنقلابات العديدة التي حاولت أزالة حكمه لدرجة التي جعلته يسمى جنوب السودان بالفرقة الاولى في الجيش السوداني .

ثنائية الير ولاغو

أن كانت الحركة الشعبية قد جربت كارثة حقيقية عام ١٩٩١م وظهور ثنائية جون قرنق وريك مشار ، وكررت ذات التجربة عام ٢٠١٣ بثنائية ريك مشار وسلفا كير ، فإن تاريخ جنوب السودان يقول بان أشهر ثنائية ظهرت في السياسة الجنوب سودانية هي تلك التي عقبت إتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢م بين السيدين جوزيف لاغو قائد قوات أنيانيا ومولانا أبيل الير نائبا الرئيس السوداني جعفر محمد نميري ورئيسا الحكومة الإقليمية في جنوب السودان . تشهد الاحداث التي جرت في الفترة ما بين عامي ١٩٧٢-١٩٨٢ وما ترتبت عليها حتى الان أن الأحتقان السياسي الذي ظل يميز بين قطبي السياسة في جنوب السودان في سبعينات القرن العشرين يمكن تحميله السواد الأعظم من هذه الاحداث . فالسنوات الاولى من أتفاقية أديس أبابا شهدت تحالفا أستراتيجيا بين الرئيس نميري ومولانا أبيل الير ما بين ١٩٧٢- ١٩٧٦م ، حيث تم تكليفه في البدء بمنصب رئيس مجلس التنفيذ العالى الإنتقالي في بدايات أتفاقية السلام ، وإنتخابه لاحقا بعد إنسحاب جوزيف لاغو في لحظات الاخيرة ، ووفقا للاغو فإن أسباب إنسحابه من العملية الديمقراطية ناتجة من أحساسه بوقوف نميري مع مولانا أبيل الير وأعتباره للرجل بـ"إبن السودان البار". هذا الوصف الجميل من الوهلة الاولى كاد أن يتحول في السياسة السودانية الى منح ، يتم أعطائه بصورة مزاجية وأحيانا أستفزازية ، فمعيار الأبن البار للوطن السودان كان غير دقيق ، فأحيانا ينسجم هذه التسمية مع من يتماشى سلوكه ومواقفه السياسية بمن يخدم مركز السلطة والثقافة الحاكمة في الدولة وفي مرات قليلة كان يصدف ، وكما هو واضح منطقيا فأي مواطن ينتمى لبلده ما لم يرتكب جرما أو شئ يخالف القوانين فإنه يفترض أن يكون إبن بار لوطنه ، فالأصل هو أن يبقى الإنسان بارا في دولته ووطنه بينما يشكل العكس حالة إستثنائية . المهم أن قيادة مولانا أبيل للسوات الاولى من الإتفاقية جعل من هذه السنوات حقبة لإستقطاب بين الجنوبيين مع وجود سياسات فوقية من الرئيس جعفر نميري كانت تقف مع الير أحيانا وفي مرات أخرى مع جوزيف لاغو وكان الثابت من تحولات مواقف نميري هو مصلحة الشمال العليا والذي كان يتركز حول ضرورة إضعاف قوات الأنيانيا وعدم وجود مركز جديد في الجنوب . فمثلا في عام ١٩٧٨ عندما شعر نميري بان أبيل الير أستنفد أغراضه ، مع ظهور نفوذ لجنرال جوزيف لاغو ، قام الرجل عن طريق نائبه الرائد أبو القاسم محمد أبراهيم بضغط على أبيل بعدم الترشح ضد جوزيف لاغو ، بالفعل نجحت هذه الضغوطات وقادت الى فوز جوزيف لاغو بالتزكية بمنصب رئيس المجلس التنفيذي العالي بجنوب السودان في الإنتخابات التى أقيمت في الجنوب عام ١٩٧٨ م وكانت المساؤمة هو التلويح لمولانا أبيل بان تحديه لقرارات الرئيس نميري والترشح ضد لاغو سيقوده لفقدانه لمنصب نائب الرئيس حال فوز الجنرال جوزيف لاغو بالمنصب . هذان النموذجان توكدان طبيعة السياسة الجنوب سودانية في حقبة أتفاقية أديس أبابا ، فكل طرف من منسوبي أقطاب السياسة في جنوب السودان يتحول الى معارض هدام بمجرد أستلام منافسه للسلطة مع التقرب والإستعانة بالرئيس جعفر محمد نميري ، هذه الوضعية تؤكد بان المحرك للأوضاع العامة في الأقليم الجنوبي كانت أمزجة ومصالح الساسة في شمال السودان ، وكان أبيل ولاغو يمثلان أداءتين لتحقيق هذه الاهداف . فمثلا في أواخر فترة أتفاقية أديس أبابا قام الرئيس نميري بتكرار ذات مع فعله سابقا بمولانا أبيل الير ، حيث أستدعاء جنرال جوزيف لاغو رئيس الجهاز التنفيذي والسيد أيزايا كولانق رئيس مجلس الشعب العالي الى الخرطوم بعد ظهور أنباء عن إنتشار الفساد في الحكومة الإقليمية وأجبر الرجلين على الإستقالة مع وجود أصوات مؤيدة له بالتشدد من مجموعات مولانا أبيل ، فكان أن تقدم بالفعل رئيسي الجهاز التنفيذي والتشريعي بإستقالتهما ، وتم تكليف السيد بيتر قاتكواث نائب رئيس المجلس التنفيذي بأعتباره رئيسا مؤقتا الى حين إجراء الإنتخابات ، لم يكن لاغو راضيا عن هذا التوجه ، لكنه سبق أن أعمل وأطلق العنان للفرحة والأحتفالات عندما تم ذات الفعل من الرئيس جعفر محمد نميري وضد مجموعة أبيل . أن كان هناك من يعتقد بان الرئيس جعفر محمد نميري كان يمارس نظاما ديمقراطيا في جنوب السودان وأن الحقبة التي كان الصراع يشتد بين قطبي الجنوب في ذلك الوقت يمثل ممارسة ديمقراطية، فإن مثل هذه الفرضية غير دقيقة ، فأولا الرئيس نميري لم يكن من الوهلة الاولى ديمقراطيا ، فهو أتى الى السلطة عن طريق إنقلاب عسكري عام ١٩٦٩م، وبالطبع لا يمكن

في اكثر من مناسبة كان التيارين المذكورين يجتهدان لعكس التنوع الثقافي لجنوب السودان مع إتهام كل طرف أخر بالتملق وتمرير أجندات الشمال وكان الإجتهاد يبقى اكثر وضوحا في كيفية التوفيق ما بين الصراع على السلطة والنفوذ في الجنوب والأحتفاظ بالهوية الثقافية المختلفة عن شمال السودان .

وصف شخص مستولى على السلطة بقوة السلاح باعتباره ديمقراطيا ، ثانيا ، السماح لممارسة الإنتخابات في جزء من الدولة ومنعها في جزء أخر أمر غريب ، فلا توجد منطقة وسطى ما بين الديمقراطية والديكتاتورية ، فالأقرب للواقع هو أن الرئيس نميري كان يعتبر جنوب السودان وساسته أشخاص قاصرون ولا تتعدى طموحاتهم أكثر من الإكتفاء بمنصب وزير أقليمي ثالثا ، لا يمكن تصديق وجود رغبة لتشجيع الديمقراطية من بقاء معين من دولة تعتمد في نظامها السياسي على سيطرة وحكم حزب واحد الذي كان يحمل تسمية الأتحاد الإشتراكي السوداني . هذه الوضعية شجعت عملية شد أطراف جنوب السودان عن طريق أبنائه ، فكما أسلفنا تراس اليابا جيمس سرور التيار الذي أطلق على نفسه مسمى لجنة مثقفي الإستوائية وكان يجد هو ولجنته سندا من زعيم أنيانيا السابق جوزيف لاغو ، بينما كان السيد كلمنت أمبورو يتراس مجلس وحدة جنوب السودان وكان مسنودا من السيد أبيل اير . كانت دوافع هذين التيارين سلطويا بحت ، كان المقصود هو الصراع على السلطة بغرض الإستحواذ عليها وعلى النفوذ المترتبة على حكم جنوب السودان ، فالتناقض بين هاتين المجموعتين كان مبنية على وجود تيار كان يحاول الإسناد على خلفيته النضالية منذ عام (١٩٥٥-١٩٧٢) كحجة ومبرر للإستفادة من مجهوداته طوال أيام النضال حتى وأن قاد ذلك الى إقصاء الأخرين أو الإستعانة بالرئيس نميري في المركز بقيادة جوزيف لاغو ، وتيار أخر يرفض الإقصاء ويعمل كل ما في وسعه لإثبات وجوده وفرض سيطرته حتى وأن قادت محاولاته هذا الى إستخدام الأثنية في السياسة والسلطة المركزية بقيادة نميري وكان يمثله بالطبع مولانا أبيل اير . هذا التناقض كما هو واضح يختلف كليا عن ذلك الذي كان يميز علاقة الشمال والجنوب ، فكل هذان التياران لا أهداف إيديلوجية لهما ، وأي منهما لا أجندة ثقافية واضحة في سياساتها ، اذ أن فترة الرئيسين " أبيل ، لاغو" وأعوانهم الذين حكموا فيما بعض رغم أنها شهدت أحتقانات الا أن المخاوف كانت متبادلة والحجة الرئيسية كانت غياب رؤية سياسية لان غرض كل طرف كان رفض الهيمنة على السلطة والإستعانة بالرئيس نميري ، وقد أوضح جوزيف لاغو في نفسه وهو يصف تلك الفترة بالقول " في ذلك الوقت كان أهتمام مجموعتنا يتركز في مشروع تاكيد الشخصية الجنوبية وهويتها الإقليمية المتميزة ، كنا نستهدف توسيع وتعميق هذا الهدف وتحريك قوانا السياسية للوقوف كهوية متميزة في مواجهة الشمال المختلف " . أن عملية التكريس للثنائية السياسية ظهرت في الإنتخابات التي جرت عام ١٩٨٢ والتي كانت تعتبر أخر محاولة لتبادل السلطة في جنوب السودان أثناء فترة أتفاقية أديس أبابا سلميا ، كان الصراع واضح هذه المرة بصورة كبيرة ، فهي إنتخابات تتم فيها الإجابة على تساؤل ، هل يجب تقسيم جنوب السودان كما كان تنوي لجنة مثقفي الإستوائية بقيادة جنرال لاغو واليابا سرور ومن خلفهم الرئيس جعفر نميري ، أم يزل جنوب السودان أقليما واحد كما هو في شعارات مجلس وحدة جنوب السودان بزعامة مولانا اير وكلمنت أمبورو ؟ هذه الإنتخابات تحديدا يفترض الوقوف عندها طويلا ، فهناك منطق يقف مع ضرورة أحتكام أيا من التيارين لنتائج العملية الديمقراطية سوى كان بإعادة تقسيم الإقليم أو أبقائه موحد ، هذا المنطق أنهزم مع نهاية الإنتخابات لان تيار وحدة جنوب السودان الذي خسر أمام المجموعة الداعية الى إعادة تقسيم الأقليم نفذ تهديداته للرئيس نميري وأعتبر أن هذه الخطوة تعني نهاية أتفاقية أديس أبابا وقادت تمرد جديد ضد الحكومة السودانية . في الأرجح دواعي هذه الخطوة تتلخص في رفض هذا التيار تدخل الرئيس نميري ودعمه لمجموعة "التقسيم" ربما بالإضافة الى عدم رضائهم على أداء الرئيس الإنتقالي الذي نظم العملية الديمقراطية الجنرال قسمة الله عبد الله رصاص .

تقسيم الجنوب

كانت الميزة التي منحتها أتفاقية أديس أبابا لما كانت تعرف سابقا بالمديريات الجنوبية هي تكوين حكومة موحدة لهذه المديريات لأول مرة في التاريخ ، فالحكومة الأقليمية التي كانت تنعت بـ(حكومة متوت) (٦١) كتاكيد على صغرها كانت في غاية الأهمية لانها كانت ترمز الى الهوية المشتركة للجنوبيين وأثبت بان الثقافة الإفريقية في السودان كان مركزها بالفعل في جنوب السودان . عندما تم أجراء الإنتخابات في مايو عام ١٩٨١م وتنافس عليها تياري لجنة مثقفي الإستوائية وحلفائه بقيادة جوزيف لاغو ومجلس وحدة جنوب السودان بقيادة أبيل اير ، كان الصراع يبدو وكأنه بين أبيل ولاغو رغم أن الذين تواجهوا في ميدان العملية الإنتخابية هما جيمس جوزيف طمبرا ممثلا للجنة مثقفي الإستوائية والسياسي المخضرم كلمنت أمبورو ممثلا لتيار الوحدة . عندما فاز تيار مثقفي الإستوائية كان أهم عوامل نجاحه كان وقوف الرئيس جعفر محمد نميري مع رغبة التقسيم ، وفي الواقع رغم أن طرفي الصراع في ذلك الوقت كانوا يتبادلون الإتهامات بصورة مستمرة عن التدخل الشمالي في العملية الإنتخابية في الجنوب ، الا أن المؤكد كل من مولانا أبيل اير وجنرال جوزيف لاغو أستعانا بالحكومة المركزية والرئيس نميري للحصول على قيادة السلطة أو أضعاف الخصم وأحيانا حل المجلس التنفيذي العالي لصالح أحدهما. فاز جميس جوزيف طمبرا لان مزاج المركز كان معه خاصة دعم الرئيس نميري ، وقد تجلى هذا الدعم في أقدام الاخير على حل حكومة أبيل وتعيين جنرال رصاص لقيادة الأقليم وتمهيد للإنتخابات ، في الواقع كان نميري في حاجة ماسة لوجود حكومة تعمل من أجل التقسيم في جنوب السودان ، فواحدة من مقررات أتفاقه مع المعارضة السودانية بقيادة الصادق المهدي وحسن الترابي فيما عرفت حينها بالمصالحة الوطنية ، كانت ضرورة مراجعة أتفاقية أديس أبابا ولا غرابة في أن النقاط التي كانت المعارضة تنوي مراجعتها هي وضعية الجنوب كاقليم والترتيبات الأمنية . فالإصرار على مناقشة هذان البندان والغائهما من أتفاقية أديس أبابا كان أهميته نابعا كونه سيعني عدم أتاحة الفرصة لوجود مركز ثقافي أخر محمية بأي نوع من السلطة في السودان غير الثقافة العربية الإسلامية السائدة . ويمكن للمرء أن يتعامل مع مصطلح المصالحة الوطنية نفسها ، ففي عام ١٩٧٢ عندما تم توقيع أتفاقية أديس أبابا بعد حرب أهلية دامت لما يقارب العقدين من الزمان تم إطلاق إسم أتفاقية أديس أبابا على السلام المنجز ، بينما تم أعتبار أتفاقية المعارضة الشمالية مع الحكومة باعتبارها " مصالحة وطنية" . كان الرئيس نميري في حاجة الى حكومة قادرة على التعاون معه في تنفيذ سياسة التقسيم لان قانون الحكم الذاتي للسودان عام ١٩٧٢م كان يشترط موافقة رئيس المجلس التنفيذي العالي كشرط أولى لتعديل أي بند في أتفاقية السلام ، وقد حقق رغبة أعضاء لجنة مثقفي الإستوائية الذين فازوا بالسلطة في جوبا أهداف نميري ، فالحكومة التي كونها جيمس جوزيف طمبرا بعد إنتخابات مايو ١٩٨٢م رغم أن معظم وزرائها قيادات سابقة في قوات أنيانيا الا أنها لم تستطيع منع الغاء أتفاقية السلام ، فالحكومة جاءت بقيادة طمبرا رئيسا ، اللواء أندرو ماكور نائبا له ، جوزيف كوال أموم للإدارة والحكومات المحلية ، العقيد هابكوك سورو لحماية الحياة البرية ، العقيد جون كونق نيوك ، معتمد لمديرية جونقلي ، العقيد بيتر مابيل ، معتمد أعالي النيل ، العقيد الفريد دينق الوك ، معتمد بحر الغزال ، اللواء صموئيل مبور مليك ، للبحيرات. هؤلاء الوجوه جميعا

وجدوا أنفسهم مكبلين أمام الرئيس نميري الذي كان يرى في وجود جنوب واحد مقابل ما كان يسمى بالشمال الكبير وضعا مشجعا لإشتعال الأزمات في بقية أنحاء السودان . عندما تقدم فليب يونا جامبي في أجتماع الإتحاد الإشتراكي بمقترح يهدف الى تقسيم جنوب السودان الى ثلاثة أقاليم صغيرة قوبل ذلك المقترح بمعارضة عدد كبير من الجنوبيين الذين كانوا أعضاء في الجسم المذكور ماعدا بعض من الأعضاء الذين كانوا ينحدرون من الإستوائية من بينهم جنرال جوزيف لاغو ، الإنقسام الجنوبي حول المسالة كانت تحركه دوافع السلطة والنفوذ . أن اكبر دليل على أن دوافع التقسيم الرئيسية كانت النفوذ والسلطة بين المجموعات الجنوبية المتصارعة في ذلك الوقت هو ما حدث بعد قرار الرئيس جعفر محمد نميري يوم ٥ يونيو ١٩٨٣م بتقسيم جنوب السودان الى ثلاثة أقاليم ضعيفة ، عندما قسم نميري الجنوب في بدايات يونيو تم تعيين جيمس جوزيف طمبرا حاكم لأقليم الإستوائية وقد علق على ذلك الأستاذ أروب مدوت أني ساخرا بقول أن الرجل ذهب الى الخرطوم رئيسا لجنوب السودان وعاد مبتهجا لمدينة جوبا حاكما للأستوائية فقط ، كذلك تم تعيين دكتور لورنس وول حاكما لبحر الغزال وبيتر مابيل حاكما لأقليم أعالي النيل ، بعد التقسيم مباشرة فوجئ قادة لجنة مثقفي الإستوائية بخلافات أخرى متعلقة بالسلطة داخل أقليم الإستوائية نفسه خاصة بعد إقدام الرئيس الجديد للإقليم جيمس طمبرا على تشكيل الحكومة مبعدا أبرز رموز (الكوكورا) أمثال اليابا جيمس سرور ، أوليفر البينو بتالي ، سامسون كواجي ، هذه الخطوة أسرعت في إنهاء ذلك التحالف حيث كون اليابا جيمس سرور حزبا منفصل حمل إسم حزب الشعب التقدمي بينما أنشاء جيمس طمبرا حزب مؤتمر الشعب السوداني الأفريقي وهما حزبان لم يخلقا تاثير سياسي ولا إسم جماهيري أمثال الأحزاب الجنوبية القديمة مثل جبهة الجنوب وحزب الاحرار وسانو . أن المرارات الناتجة من سياسات كوكرا التي تم تطبيقها بتحالف من الرئيس نميري ومنسوبي لجنة مثقفي الإستوائية كانت خطيرة وساهمت في رتق نسيج إجتماعي في جنوب السودان وخلفت مرارات ستحتاج الدولة الجديدة في الجنوب لسنوات طويلة وأجيال عديدة لأزالة أثارها ، وقد صدقت هيلدا جونسون وهي تصف أحداث تلك الفترة بانها النقطة التي يجب أن تبدا منها الجنوبيين اذا أرادوا تحقيق المصالحة الوطنية في بلادهم مستقبليا رغم مرارة الاحداث التي جرت في جنوب السودان في أعوام ١٩٩١م و٢٠١٣ و٢٠١٦. أن تسلسل الاحداث قبل توقيع أتفاقية أديس أبابا وحتى مرحلة أنهيارها بقرار من الرئيس نميري وبإيعاز وتحالف من لجنة مثقفي الإستوائية يدل بوضوح على حقيقة ان التناقض الرئيسي الذي كان يقود الاحداث في جنوب السودان هو صراع المصالح بين التيارات السياسية المختلفة ، بالطبع لا يمكن إغفال الأصوات التي كانت تنتقد هيمنة القابئل النيلية خاصة الدينكا والى حد ما قبيلة النوير ، هذه الأصوات كانت موجودة ، لكنها كانت مدفوعة بشدة من النخب السياسية التي كانت تتصارع على السلطة والدليل أن الحكومات التي كانت تشكل ، سوى كان من قبل مولانا أبيل الير أو من جنرال جوزيف لاغو ولاحقا جيمس جوزيف طمبرا كانت تمثل كل مكونات جنوب السودان الإجتماعية ، وكذلك يمكن الإشارة الى طبيعة التحالفات التي كانت تقود عملية الإنتخابات في كل مناطق الأقليم ، كان كل تحالف يمثل كل مناطق جنوب السودان في حكومته مع التسليم التام على الإتهامات المتبادلة بين أبيل ولاغو بخصوص المبالغة في تمثيل بعض الإثنيات الجنوبية . في اكثر من مناسبة كان التيارين المذكورين يجتهدان لعكس التنوع الثقافي لجنوب السودان مع إتهام كل طرف أخر بالتملق وتمرير أجندات الشمال وكان الإجتهاد يبقى اكثر وضوحا في كيفية التوفيق ما بين الصراع على السلطة والنفوذ في الجنوب والأحتفاظ بالهوية الثقافية المختلفة عن شمال السودان .

أن المرحلة التي عقبت أنهيار أتفاقية أديس أبابا هي كانت كارثية في تاريخ السودان ، فهي شهدت تسارع وتيرة الحرب الاهلية بصورة شرسة وبروز إشكالية الهوية القومية كمحدد رئيسي بين مركزي الصراع السياسي في السودان وهما (الشمال والجنوب) ، وقد كانت الادارة الامريكية عبر مراكزها السياسية حكيمة وهي تطرح حل سياسي في السودان بحيث أنه يعكس طبيعة الصراع الثقافي في الدولة عبر فترة إنتقالية تحكم بنظامين يمكن تسميتهما بمسميات عديدة كنظامين سياسيين أو إقتصاديان ومع ذلك فإن الوصف الاكثر دقة هو نظامين ثقافيتين . هو كذلك لان التقسيم الذي حدث طوال الفترة الإنتقالية كان واضحا أنه يشير الى وجود جنوب أفريقي علماني مقابل شمال عربي إسلامي وكان ذلك واضحا في المناهج التعليمية والنظام المصرفي في شطري الدولة .

الصراع السياسي بعد الإستقلال

اكثر ما يلفت الإنتباهة في القصة السودانية الجنوبية هو سرعة الإنزلاق في الحرب الأهلية بعد سنتين فقط من الإستقلال ، حيث تسبب قادة الإستقلال الذين كانوا يتصدرون عناوين الصحف بتصريحاتهم النارية ويجدون قبولا شعبيا لا يستطيع أي حزب سياسي أخر تحقيقه قبل الاحداث في موت كارثي للمواطنين وتدمير ممنهج للدولة لدرجة أنه يتخيل للمرء بان الشعب في جنوب السودان اذا سمحوا لأنفسهم بإيجار أجانب بغرض تخريب بلادهم فإن درجة تفنن هؤلاء الاجانب في عملهم ربما لا يصل ما فعلوه هؤلاء القادة في الدولة الوليدة في منتصف ديسمبر عام ٢٠١٣ والسنوات اللاحقة . أي شخص هادف يمكنه أن يطلق سؤال لماذا كل هذا الدمار والحرب بين قادوا كانوا مع بعضهم البعض لفترات تصل الى اكثر من عقدين ؟ هل التناقضات التاريخية وخاصة مرارات أحداث عام ١٩٩١م صلة بالموضوع ؟ وهل كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان مستعدة لحكم الدولة ، وكيف أستعدت هذه الحركة لسؤال كيفية تداول السلطة وإنتقالها ؟ اذا ركزنا على السؤال الاخير بأعتباره الحجة المرجحة لإندلاع الحرب فإن الإجابة يمكن أن تظهر سريعا ، فالنظرة الخاطفة الى تاريخ الحركة حافلة بصراعات دموية عندما ياتي سؤال تداول السلطة ، ويمكن للمرء أن يبدأ من حيث يحلو له ، بدا من صراع مجموعة أكوات أتيم مع مجموعة دكتور جون قرنق في بواكير تاسيس المنظومة ، مرورا بأحداث عام ١٩٩١م ، ومحاولة تكرار ذات الأحداث عام ٢٠٠٤ م وهناك محطة عام ٢٠٠٨ في المؤتمر العام للحركة الشعبية . أن المرحلة الوحيدة التي تمت فيها عملية نقل السلطة في تاريخ الحركة الشعبية بصورة سلمية دون تهديد بإراقة الدماء أو أراقتها فعليا كانت في مطلع أغسطس عام ٢٠٠٥ عندما رحل زعيمها دكتور جون قرنق و تسلم الرئيس سلفا كير مياريديت السلطة في مدينة نيو ساید . غير هذه المحطة كانت المحطات الاخرى زاخرة بالأحداث الساخنة وفي أغلب الاحوال تشهد موت مئات الالاف من العزل سواء كانوا مدنيين أو عسكريين . هذه الثقافة السياسية خطيرة لمستقبل جنوب السودان في المدين العاجل والبعيد ، لان سيطرة العنف العسكري على المشهد السياسي يجعل الجميع يتوجس من قضايا متعلقة بالنقاشات التي تدور حاليا حول وحدة الحركة الشعبية من جديد ومدى قابلية هذه الوحدة للصمود وتجاوز محطات الموت الجماعية التي تحدث كل ما يطرأ سؤال القيادة والديمقراطية .

المراجع

- جنوب السودان .. نقض المواثق والعهود .. مولانا أبيل اير
- جنوب السودان في المخيلة العربية ..
  الصورة الزائفة والقمع التاريخي .. دكتور منصور خالد
- تارجح الفكر السياسي في جنوب السودان .. دكتور جون قاي
- مذكرات جنرال جوزيف لاغو
- السودان .. الطريق الشاق نحو السلام .. أروب مدوت
- صراع الرؤى وجدلية الهوية في السودان ..
  دكتور فرانسيس مدينق دينق
- صدام الحضارات .. صمؤيل هنتجتون

CENTER FOR STRATEGIC & POLICY STUDIES

The South Sudan Center for Strategic and Policy Studies (CSPS) was established to build a democratic state and well informed nation. Working towards a stable, prosperous and peaceful South Sudan and the region; characterised by respect for the rule of law, sustainable and equitable development, socio-economic justice, political empowerment, accountability and governmental transparency, collaborative security, and participatory citizenry.

© 2017 CSPS. All rights reserved. No part of this publication may be reproduced or transmitted in any form or by any means without permission in writing from CSPS, except in the case of brief quotations in news articles, critical articles, or reviews. Please direct inquiries to: CSPS

P.O.BOX 619, Hai Jeberona next to Sunshine Hospital
Juba, South Sudan
Tel: +211 (0) 920 310 415 | +211 (0) 915 652 847
www.ss-csps.org